دراسة اقتصادية تحليلية لأسعار كسب بذرة القطن وتصنيعه

للدكتور عبد الحميد فوزى العطار والمهندس الزراعى فوزى حليم رزق

مقدمة

إن دراسة المشاكل السعرية لكسب بذرة القطن وتحويله إلى مخلوط من العلف المصنع دراسة لها أهمية قصوى بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة فى الوقت الحاضر . فثمن كسب بذرة القطن يعتبر أرخص من حيث ثمن وحدة البروتين المهضوم بالنسبة إلى أثمان الأعلاف البديلة الأخرى ، ونتيجة لذلك زاد الطلب عليه كثيرا . ونظرا لتحديد أسعار كسب بذرة القطن جبريا بأسعار تقل كثيرا عن السعر العادى له ، فقد نتج عنه وجود سوق سوداء يباع فيها الكسب بأسعار باهظة تصل إلى ضعف السعر الرسمى له أو أكثر ، كما أن الأسعار الداخلية له أقل من مستوى الأسعار الدولية بكثير . وبعد دراسات وأبحاث مستفيضة استقر رأى المسئولين على تصنيع الكسب لفائدته للماشية والمنتج واقتصاديات الدولة .

وإذا ما استخدمت كميات كسب بذرة القطن الناتجة فى مصر سنويا وقدرها حوالى ٦٠٠ ألف طن ، وكميات الردة ورجيع الكون وقدرها حوالى ٣٠٠ ألف طن سنويا يمكن بذلك إنتاج أعلاف مصنعة جملتها حوالى ٩٠٠ ألف طن ، فتمد إلى حد ما حاجة البلاد ولا ترتفع أسعار مواد العلف إلى أسعار غير مجزية للمربين. وينتج من هذا المخلوط غذاء متكامل يكفى جميع احتياجات الحيوان الفسيولوجية، بالإضافة إلى أن استعمال هذه المخاليط المتزنة يعطى فرصة لاستهلاك كسب بذرة القطن بكميات محدودة وعلى فترة طويلة ، ويجب ألا يسرف المربون فى استعمال الكسب وحده فقط كغذاء للحيوانات ، بل يجب خلطه بنسب خاصة تناسب

● الدكتور عبد الحميد فوزى العطار : أستاذ الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة .
● المهندس الزراعى فوزى حليم رزق : باحث بالمكتب الفنى للسيد وكيل وزارة التموين لشئون التجارة الداخلية ، بوزارة التموين .

أنواع الإنتاج المختلفة بطريقة صحيحة واقتصادية ، ولقد أمكن حاليا الحصول على مثل هذه المخاليط بإنتاج العلف المصنع ، والأعلاف المصنعة عبارة عن مخاليط متجانسة لمواد علف أولية مع بعض الأملاح المعدنية بنسب معينة ، وقد يضاف لها أحيانا بعض مستحضرات الفيتامينات والمضادات الحيوية كما فى علائق الدواجن ، وهى تنتج إما فى صورة ناعمة أو مضغوطة بأشكال وأحجام مختلفة .

وينحصر الغرض من هذا البحث فى النقاط التالية :

(١) دراسة تحليلية للنظام السعرى المتبع للكسب والأسس التى بنى عليها هذا السعر .

(٢) تقييم النظام السعرى للكسب .

(٣) دراسة مشاكل تحويل الكسب الخام إلى مخلوط من العلف المصنع .

(٤) تقييم نظام توزيع العلف المصنع بغرض الوصول إلى تحقيق المنفعة الاقتصادية القصوى منه .

التسعير الجبرى للكسب وصبرائه

كان تداول الكسب فى السوق حرا قبل عام ١٩٤١ وكان يتراوح بين ٢,٥ و٣,٥ جنيه للطن فى السنوات من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٠ ، وقد أدرج الكسب بجداول التسعيرة ابتداء من ديسمبر سنة ١٩٤١ ، ولو أن هذا التدخل الحكومى فيه حد من حرية تجار الكسب وأصحاب المعاصر ، إلا أنه تحتمه المصلحة القومية لحماية المربين والمجتمع الاستهلاكى بصفة عامة .

ويلاحظ أنه لم يراع فى الأسعار المحددة للكسب بواسطة الحكومة الموازنة بين الطلب والعرض ، مما جعل أسعار الكسب منخفضة كثيرا بالنسبة لقيمتها الغذائية وبالنسبة لمقارنتها بأسعار السلع البديلة الأخرى ، مما زاد الإقبال عليه زيادة كبيرة . وغرض الحكومة من ذلك هو الحد من استهلاك الفول فى تغذية الحيوان لاستعماله فى الاستهلاك الآدمى ، ولتشجيع الاتجاه نحو زيادة استعمال الكسب فى التغذية للحيوانات والدواجن بدلا من استعمال الفول والذرة . ولما لمس المربى بنفسه فوائده فى السنوات الأخيرة زاد الإقبال عليه وأدى إلى زيادة الطلب زيادة كبيرة بالنسبة للعرض مما رفع من أسعاره فى السوق السوداء . وأدى ذلك إلى تدخل

الحكومة لتنظيم عمليات الإنتاج والاستهلاك والأسعار . والأسعار المحددة أسعار منخفضة عن السعر العادى له لمحاربة غلاء المعيشة ، بقصد خفض أسعار اللحوم ولتشجيع تربية الماشية والعمل على زيادتها ، فإن الطلب على الكسب مشتق من الطلب على اللحوم .

وكانت الظروف التى تتحكم كثيراً فى تحديد سعره هى الخوف من ارتفاع تكاليف إنتاج اللحوم ، فسياسة وزارة التموين تهدف إلى تخفيف أعباء المعيشة على المجتمع الاستهلاكى وخاصة الطبقات ذوى الدخل المحدود ، وذلك عن طريق تحديد أسعار السلع الضرورية ومنها اللحوم ، حتى يتيسر على الطبقات الفقيرة والمتوسطة الحصول على احتياجاتها منها بسعر مناسب يتناسب ودخولها . ومما هو معلوم لو ترك الكسب فى السوق الحرة الآن وتحدد السعر حسب ظروف العرض والطلب فإن سعر التوازن لابد وأن يكون فى هذا الحال مرتفعا بكثير عن الأسعار المحددة جبريا ، وذلك لقلة عرض الكسب بالنسبة للطلب عليه وعدم زيادة الكمية المعروضة بدرجة ملموسة ، إذ أن إنتاج الكسب متصل بإنتاج القطن ، لذلك أصبح لامندوحة من تحديد سعره جبريا بمستوى يقل عن سعر السوق حتى لا ترتفع أسعار اللحوم .

وبدراسة تطور أسعار كسب بذرة القطن غير المقشور الألواح ونسبة التغير فى الفترة المدروسة من سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٦٧ ، يلاحظ أنه بالرغم من تحديد سعره بواسطة الدولة إلا أنه قد حدثت تغيرات ملموسة للأسعار فى تلك السنوات ، فقد بلغ متوسط التغير فى الأسعار من سنة لأخرى فى تلك الفترة ٤٤ قرشا ، وكان أكبر تغير مفاجىء فى سعر الكسب المحدد فى سنوات ١٩٤٢ و ١٩٤٣ و ١٩٦٥ إذ ارتفع سعره فى سنة ١٩٤٢ بحوالى ٩٦٪ بالنسبة إلى سنة ١٩٤١ ، كما ارتفع سعره أيضا فى سنة ١٩٤٣ إلى ٣٥٪ بالنسبة إلى سنة ١٩٤٢ . وقد يرجع هذا الارتفاع المفاجىء فى أسعار الكسب إلى أحوال التضخم النقدى التى حدثت إبان الحرب العالمية الثانية واشتداد الطلب على الكسب لاستخدامه كوقود وكسماد عضوى ، وذلك بسبب صعوبات استيراد الوقود والأسمدة . وقد ارتفع سعره فى سنة ١٩٦٥ بحوالى ٢٤٪ بالنسبة إلى سنة ١٩٦٤ ، وباقى السنوات كانت نسبة التغير

المئوية من سنة إلى أخـــرى تتراوح بين ١٣ ٪ فى سنة ١٩٥١ إلى ٤,٠ ٪ سنة ١٩٥٩ .

السوق السوداء لتجارة الكسب ووسائل مكافحتها

لايكاد يوجد نظام للتسعير الجبرى والتوزيع بالحصص كما فى السياسة المتبعة فى تسعير وتوزيع الكسب ، إلا ويتمخض عنه ما يسمى بالسوق السوداء ، أى السوق غير القانونية حيث يجرى التعامل بأسعار أعلى من السعر الرسمى ، فإن طن الكسب مسعر جبريا بـ ١٢,٥ جنيه للمستهلك ، إلا أن سعره فى السوق السوداء يبلغ ضعف هذا السعر الرسمى أو أكثر حيث يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ جنيها للطن ، فنجد أن الكمية المعروضة بالسوق عند هذا السعر الجبرى أقل من الكمية التى يطلبها المشترون عند هذا السعر لو تركت لهم الحرية ، فوجود جانب من الطلب بغير إشباع يعمل على إيجاد السوق السوداء وخصوصا فى أشهر الصيف لنقص المواد البديلة وعدم كفايتها ، حيث إنها إنتاج متصل وثانوى ومحدد أيضا بالنسبة للردة والرجيع . وكذلك من ضمن أسباب دخول الكسب فى السوق السوداء اختلاف موسم إنتاجه عن موسم استهلاكه ، حيث تمتنع بالمعاصر كميات كبيرة منه فى أول الموسم خلال أشهر الشتاء ، وفى هذا الوقت يوجد البرسيم وهو المادة البديلة بكثرة فى السوق وهو متوفر لدى المربين ، فيقل الطلب على الكسب ، وهذا على عكس أشهر الصيف فى مدة الجفاف حيث يزداد الطلب على الكسب لعدم وجود البرسيم وقلة مواد العلف الخضراء والمواد البديلة الأخرى وارتفاع أسعارها ، كما أن المعاصر ترغب فى تصريف منتجاتها فى أوائل الموسم لعدم تعطيل رأس المال ، وكان التجار يستغلون هذه الفرصة بشراء الكسب فى موسم الشتاء عند وفرته وقله الطلب عليه من جانب المربين ، بشراء أذون صرف الكسب من المربين وإخفائه وتخزينه وإعادة بيعه لهم فى موسم الصيف بحوالى ضعف الثمن المحدد أو أكثر نتيجة لجشع التجار ، فلا تنجح سياسة تحديد أسعار رسمية فى حالة قلة السلعة قلة واضحة وخاصة إذا كان من الممكن اختزانها كما فى حالة الكسب ، وعلى ذلك فنجاح هذه السياسة محدود المدى لزيادة الإقبال على شراء السلعة زيادة تغرى بائعيها برفع أسعارها رفعاً يعوضهم عما يتعرضون له من عقاب . وإن

السعر فى السوق السوداء قد يكون أقل من السعر العادى ، وذلك لأن الجزء الأكبر من الكمية المعروضة من الكسب تباع بالسعر الرسمى ، حيث توزع فى حصص ثابتة على المستهلكين الحقيقيين ، بينما يباع جزء ضئيل منه فى السوق السوداء نتيجة لتشديد الرقابة الآن ، وحتى لو كانت أسعاره مرتفعة فإن المتوسط المرجح للسعرين يكون أقل من السعر العادى فى ظل المنافسة الحرة .

ويمكن العمل على مكافحة السوق السوداء بالعمل على زيادة مواد العلف الأخرى البديلة وخاصة فى فترة الصيف وبعد انتهاء موسم البرسيم ، والانتفاع بجميع المواد التى تصلح لتغذية الحيوان والمحدودة إلى أقصى حد ممكن وذلك باتباع الآتى :

(١) العمل على تحويل أكبر كمية ممكنة من ناتج الكسب الخام إلى علف مصنع فتتزايد الكمية الناتجة .

(٢) عدم السماح بتصدير أى مادة علف للخارج والعمل على منع تصدير الأنواع الأخرى من الكسب .

(٣) يجب العمل على زيادة الكميات الناتجة من البرسيم بزراعة البرسيم تحريشا فى جميع المساحات المخصصة لزراعة القطن بدلا من ترك جزء كبير منها بورا والقيام بتحويل فائض البرسيم إلى دريس بالطريقة المحسنة .

(٤) القيام بزراعة بعض النجيليات الشتوية مع البرسيم لزيادة محصول الفدان من المادة الجافة ولتعديل النسبة البروتينية به ، ويمكن أخذ الفائض من محصول الخليط وتحويله إلى سيلاج أو دريس لاستعماله فى فترة الصيف .

(٥) يجب عدم الإسراف فى تغذية الحيوانات على البرسيم شتاء والاكتفاء بسد نصف الاحتياجات الغذائية للحيوانات منه وتكملة الباقى من مواد العلف المركزة الجافة كالكسب ورجيع الكون والنخالة والاستفادة بالمواد الجافة الماثلة كالأتبان وقش الأرز ، حيث نجد أن البرسيم يكون نحو ٧٠٪ من معادل النشا ونحو ٨٣٪ من البروتين المهضوم لجملة مواد العلف المستخدمة سنويا ، ولذلك فإنه من الإسراف استعمال هذه الكمية الضخمة من العلف فى نصف عام خلال التغذية

الشتوية . واستعمال البرسيم بطريقة اقتصادية فى التغذية يؤدى إلى وجود فائض يمكن الاستفادة به صيفا لسد العجز فى الأعلاف الصيفية .

(٦) التوسع فى زراعة الأعلاف الخضراء الصيفية بالأراضى حديثة الإصلاح المنخفضة الثمن، والقليلة الخصوبة نسبيا التى لا تلائم زراعة محاصيل الحقل الصيفية .

(٧) عدم استعمال المتخلفات الزراعية فى الحريق والاستفادة بها فى تغذية الحيوانات وذلك كالأتبان وحطب وقوالح الذرة وقش الأرز ومصاص وزعازيع القصب وقشور الفول والعدس والفول السودانى وعروش وأوراق الخضروات، والعمل على رفع القيمة الغذائية لبعض هذه المواد بطرق بسيطة واقتصادية .

(٨) يجب الاستفادة بمخلفات مصانع النشا والسكر والبيرة وغيرها من المتخلفات النباتية وكذلك متخلفات الألبان والسلخانات .

(٩) على كل مزارع أن يجتهد فى الانتفاع إلى أقصى حد ممكن بالمتخلفات النباتية والحيوانية الناتجة فى مزرعته .

وكذلك مما يساعد على منع السوق السوداء تنظيم عملية توزيع الكسب والعلف المصنع على المربين الحقيقيين ، ومنع التجار المستغلين بتشديد الرقابة على عملية التوزيع وبيع الكسب والعلف المصنع للمربين بالأجل وبالبطاقات ، والعمل على انتشار الوعى الخاص بقواعد التغذية الفنية والاقتصادية .

مقابلة أسعار التصدير بالأسعار الداخلية المحددة

يلاحظ أنه قبل دخول الكسب فى التسعيرة الجبرية فإن الأسعار المحلية كانت قريبة من أسعار التصدير ، ففى سنتى ١٩٣٨ و١٩٣٩ كان متوسط السعر المحلى للطن بالجملة حوالى ٣,٤ جنيه ومتوسط سعر التصدير للطن ٣,٥ جنيه ، وفى سنة ١٩٤٠ انخفض السعر المحلى فكان ٢,٤ جنيه للطن، بينما كان سعر التصدير للطن ٣,٧ جنيه . وفى نهاية ١٩٤١ حدد سعر الكسب جبريا إلا أنه كان منخفضا عن مستوى أسعار التصدير ، فحدد سعر الطن محليا بالجملة بحوالى ٢,٥ جنيه، بينما كان متوسط سعر التصدير لنفس السنة ٤,١ جنيه ، وقد ابتدأ السعر المحلى المحدد جبريا فى الزيادة

تدريجيا ابتداء من دخول الكسب فى التسعيرة حتى وقتنا هذا ، ولكن هذه الزيادة فى الأسعار لم تتمش مع مقدار الزيادات بالنسبة لمستوى الأسعار العالمية أو أسعار التصدير ، فإن سعر الطن من الكسب فى الفترة من سنة ١٩٤١ إلى ١٩٦٧ كان يتراوح مابين ٢,٥ إلى ١٢,٥ جنيه ، بينما كان متوسط سعر التصدير فى تلك الفترة يتراوح مابين ٣,٥ إلى ٣٧ جنيها ، أى أن سعر التصدير يزيد عن ثلاثة أمثال السعر المحلى . وأن سبب ارتفاع أسعار التصدير بنسبة أعلى من الأسعار المحلية فى الفترة المذكورة يرجع إلى تحديد أسعار الكسب محليا ، بينما تمثل أسعار التصدير مستوى الأسعار العالمية التى تحددها ظروف الطلب والعرض على الكسب .

كما يلاحظ أنه كانت تصدر كميات كبيرة من الكسب كان من المتيسر تحويلها عن طريق الحيوان الزراعى إلى كميات كبيرة من اللحم واللبن والبيض والصوف والجلود يقدر ثمنها بأضعاف ثمن تصديرها ، علاوة على إمكان زيادة خصوبة التربة المصرية عند التسميد بفضلات الماشية التى تتغذى على الكسب ، كما أن تصدير الكسب كان يعمل على إضعاف خصوبة التربة المصرية لتوالى إخراج المواد الغذائية الصالحة لها إلى البلاد الأجنبية .

تقييم البرنامج السعرى للكسب

إن الأسعار الحالية المحددة لبيع كسب بذرة القطن لا تمثل سعر السوق ، حيث إن السعر محدد وثابت تقريبا ، فمنذ سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٦٥ لم تتغير الأسعار تغيراً كبيرا فتتراوح مابين ٦,٧ إلى ٨ جنيهات للطن تسليم المصنع ، هذا رغم زيادة الطلب عليه سنويا ورغم أن العرض يكاد يكون ثابتا ، ومن هنا نشأت السوق السوداء ، ومن مقارنة الأسعار الرسمية لكسب بذرة القطن وأسعاره فى السوق السوداء وأسعار التصدير بأسعار بذرة القطن المحددة بسعر منخفض جدا بالنسبة لمستوى الأسعار العالمية — نرى أن بيعه بتلك الأسعار المحددة المنخفضة يعتبر إعانة subsidy من زراع القطن لمربى الماشية أو لمن يشترون الكسب بالأسعار المنخفضة لتغذية الماشية ، وأيضا لمستهلكى اللحوم والألبان ومنتجاتها بصفة عامة وإلى مستهلكى زيت بذرة القطن . وهذا النظام تلجأ إليه الدول المختلفة لتوفير بعض السلع الضرورية للمستهلكين بأسعار فى متناولهم ، فتلجأ الحكومة الى نهج

هذه السياسة لتوفير اللحوم وكذلك الألبان ومنتجاتها للمستهلكين ، وللعمل على عدم رفع أسعارها وبيعها لهم بأسعار فى متناولهم لتخفيف عبء تكاليف المعيشة . ويجب توافر شروط خاصة لنجاح هذه الطريقة كأن يكون الثمن المحدد جبريا متفقا وحالة الطلب والعرض ، ولكن تسعير الكسب أقل مما تقتضيه حالتهما ، فإن تحديد هذا السعر فى السنوات الأخيرة أقل بكثير من سعر التوازن مما أدى إلى اختلال التوازن بينهما ، فبقاء الثمن عند المستوى المنخفض يؤدى إلى تمدد الطلب ، وأن الزيادة فى الكمية تؤدى إلى ارتفاع السعر فى السوق السوداء ويتحمل المستهلكون عبء هذه الزيادة .

ونظرا لقلة عرض الكسب فإنه لو سلكت الحكومة طريق عدم التدخل ففى هذه الحالة يتحدد الثمن عند النقطة التى تتساوى فيها الكمية المطلوبة والمعروضة ويكون السعر مرتفعا عن السعر الحالى المحدد جبريا ، غير أنه يلاحظ أن أصحاب الدخل المتواضع — وهم معظم المستهلكين للكسب من المربين وصغار الزراع الذين يحوزون نحو ٧٥٪ من جملة الماشية بالجمهورية — لا يستطيعون الحصول على شىء يذكر بهذا الثمن المرتفع ، بينما يستطيع كبار المربين ذوى الدخول المرتفعة شراء كل ما يحتاجون إليه ، وهذا الوضع يؤدى إلى اضطرابات كبيرة أهمها ارتفاع تكاليف إنتاج المنتجات الحيوانية ، ولكن بتدخل الحكومة وتحديدها السعر عند مستوى منخفض نتج عن ذلك أن زادت الكمية المطلوبة ، لأن عدد من يستطيعون دفع هذا الثمن المنخفض يكون كبيرا ، غير أن الكمية المطلوبة عند هذا السعر المنخفض تزيد على الكمية المعروضة بهذا الثمن ، ومن ثم يتهافت المستهلكون على الشراء ، ثم لا تلبث هذه السلعة أن تختفى من السوق بعد أن يفوز فريق من الناس بكميات وافرة ويحرم فريق آخر منها ، وهذا لا يتفق والعدالة التوزيعية . ولذلك فإن الحكومة قد تدخلت أخيرا بتحديد الثمن وتحديد الاستهلاك أيضاً بنظام حصص ، بحيث لا يزيد الاستهلاك على الكمية المعروضة بهذا الثمن ، ولا شك أن هذا الطريق الأخير أقرب إلى العدالة التوزيعية والاجتماعية ، غير أنه يتطلب إدارة حازمة ودراية شاملة .

كما أن تحديد سعر سلعة ما قد يتطلب تحديد أثمان السلع الأخرى البديلة ، أو يكون تحديد سعرها متعادلا أو قريبا من أسعار السلع البديلة ، وقد حددت الدولة

أسعار السلع البديلة الأخرى كالفول والردة ورجيع الكون وغيرها من العلائق المركزة ، إلا أنه لم يراع التوازن عند تحديد أسعار هذه السلع مما جعل الكسب أرخص من مواد العلف الأخرى البديلة من حيث ثمن الوحدة الغذائية، وإن الأسعار الداخلية أقل من مستوى الأسعار الدولية بكثير ، وهذه الظاهرة تدل على ارتفاع القوة الشرائية للوحدة من العملة المصرية فى الداخل عنه فى الخارج بالنسبة للكسب .

ولكن الحكومة تتدخل للتأثير على عرض الكسب وطلبه وتخفيض ثمنه لمكافحة غلاء المعيشة ، ولا ينصح برفع أسعار الكسب بدرجة كبيرة عن المستوى الحالى ، خوفا من ارتفاع تكاليف إنتاج اللحوم وارتفاع أسعارها أو قلة الكمية المنتجه منها ، وهذا يضر بمصالح المجتمع الاستهلاكى .

تحويل الكسب إلى علف مصنع

لما كانت تغذية الحيوانات على كسب بذرة القطن غير صحيحة من الوجهة الفسيولوجية ، فضلا عن أنه كمادة بروتينيه يحتاج إلى مواد كربوايدراتية أخرى حتى يصبح مخلوط العليقة متزنا غذائيا وفسيولوجيا ليسد كل احتياجات الحيوانات والدواجن، وكذلك — على الرغم من تدخل الحكومة فى عمليات توزيع الكسب — لم يقض على السوق السوداء ، فكان الكسب يصل إلى الفلاح وإلى المربى الصغير الذى يكون نسبة كبيرة من المستهلكين بأسعار خيالية ، ونتيجة لذلك زادت تكاليف التربية والتسمين وبالتالى ارتفعت أسعار اللحوم والألبان ومنتجاتها وكثرت الشكوى ، وقد رئى أنه لمعالجة مشكلة عدم وصول الكسب إلى المربى بالأسعار المحددة ، القيام بالتصنيع الكامل له بواسطة مصانع العلف حتى تتوافر الأعلاف فى السوق بكمية تقرب من ضعف كمية الكسب الناتجة سنويا ، فتمنع السوق السوداء للكسب ويمتنع الضرر الذى يحدث للحيوانات عند قصر تغذيتها عليه ، بالإضافة إلى أن مصانع العلف أقدر من المربى على تجهيز الكسب فى عليقة متزنة مع الاستفادة بالوحدة منه إلى أقصى حد ممكن .

ويفضل استعمال العلف المصنع فى تغذية الحيوان بدلا من الكسب ، لأنه ليس من السهل على المربى الصغير بإمكانياته المحدودة القيام بشراء مواد العلف

المختلفة من مصادر إنتاجها (المعاصر والمضارب والمطاحن ومحال بيع الفيتامينات والأملاح المعدنية وغيرها) التي قد تبعد عن محل إقامته كثيرا، مما يرفع من تكاليف نقلها وبالتالى أسعارها ، فضلا عن الوقت والمجهود اللازم لتسويق وتجميع مختلف مواد العلف بأسعار مناسبة ، كما لا تتوافر غالبا لدى المربى وسائل تجهيز وخلط مواد العلف الخام ، ولا يمكنه الحصول على عليقة متجانسة بوسائل التجهيز والخلط الأولية ، وخاصة عند الرغبة فى إضافة بعض الأملاح المعدنية والفيتامينات والمضادات الحيوية التى تدخل فى العليقة بنسب بسيطة ، وليس فى استطاعة المربى العادى أن يلم بدقائق التغذية العلمية للحيوانات حتى يتمكن من تكوين علائق متزنة اقتصادية مرتفعة القيمة الغذائية والبيولوجية ومناسبة لمختلف أغراض الإنتاج الحيوانى ، وبالإضافة إلى ذلك فإنه لا يمكن إنتاج مخاليط الأعلاف بصورة مضغوطة بالمزرعة . وقد ثبت أفضلية الأعلاف المضغوطة على الناعمة فى تغذية الحيوانات، لأنها تتحمل التخزين الطويل لمدة قد تصل إلى سنة دون أن يتطرق إليها التلف أو الفساد ، كما أنها تظل متجانسة من وقت إنتاجها إلى حين التغذية عليها ، وأنها أكثر استساغة فى طعمها من العلف الناعم لاحتوائها على المولاس . وتستفيد الحيوانات بتغذيتها على العلف المضغوط بدرجة أكبر مما فى حالة العلف الناعم لارتفاع معامل هضم العلف المضغوط ، والتغذية عليه أكثر أمنا من العلف الناعم ولا يحدث فقد كبير فى كمية العليقة المحتوية على العلف المضغوط . كما أن نعومة العلف تضايق الحيوانات ، والعلف المضغوط على هيئة ألواح لا يحتاج إلى تعبئة فيؤدى إلى الاقتصاد فى أثمان العبوات واستهلاكها .

وكل هذا أدى إلى قيام وزارة التموين بتحويل جميع كميات الكسب الناتج موسم ١٩٥٦ — ١٩٥٧ إلى علف مصنع ، وقد أمكن بعد تجارب كثيرة متعددة من الفنيين والأخصائيين عمل مخاليط من كسب بذرة القطن والردة ورجيع الكون صحيحة فسيولوجيا وتناسب الإنتاجات الحيوانية المختلفة ، واتفق على تصنيع علف ذى تركيب موحد ثابت يصلح كعليقة مركزة لمعظم الحيوانات الكبيرة ، وحتى يمتنع تهافت المربين على استعمال الكسب والإسراف فى التغذية عليه ، ونشأت فكرة تصنيع مخاليط العلف فى مصانع خاصة تحت إشراف فنى وعرضها للبيع عن طريق الجمعيات التعاونية أو شون بنك التسليف .

وقد صدرت قرارات وزارية وجمهورية لتنظيم إنشاء مصانع العلف والترخيص بتشغيلها ولتنظيم توزيعه وتحديد أسعاره لحماية المربين والزراع، وتحددت له شروط تضمنت أن يكون سليما وخاليا من جميع العيوب التى كانت شائعة به ، حيث إن بعض مصانع العلف قد لجأت فى الماضى إلى غش الأعلاف بدرجة أساءت إلى سمعة العليقة المصنعة إساءة بالغة أفقدت المربين ثقتهم بها فأحجموا عن استعمالها . لذلك رأت الحكومة أنه من الواجب مراعاة الدقة فى اختيار المصانع التى تقوم بالتصنيع وإحكام الرقابة عليها ، لضمان مطابقة العلف المصنع للمواصفات المتفق عليها ، وخلوه من الشوائب والمواد الفاسدة التى تضر الماشية ، وتوقيع العقوبات الشديدة الرادعة على كل من يخالف المواصفات المتفق عليها ، وقصر صرف كسب بذرة القطن للمصانع التى يزيد إنتاجها الشهرى عن الألفى طن مخلوط علف ، حتى يمكن إحكام الرقابة على التصنيع ومنع التلاعب فى المواد الخام ببيع الكسب فى السوق السوداء ، ولحماية المستهلك من وسائل الغش المختلفة ، فهبط عدد المصانع من نحو ١٦٠ مصنعا إلى نحو ٤٠ مصنعا ، وأدى هذا النظام إلى وجود منافسة بين الشركات فى الإنتاج حيث إن مخاليط العلف كانت تنتج بما يتناسب مع الإنتاجات المختلفة كعلف لماشية اللبن أو للتسمين أو للعمل أو للدجاج البياض أو الكتاكيت أو التربية أو الرومى ، وهكذا وجدت أعلاف تناسب كل نوع من أنواع الإنتاجات الحيوانية المختلفة بدلا من الاقتصار على مخلوط علف موحد .

وقد استمر العمل بهذا النظام لفترة تجريبية ولكن الحال ظل كما هو من جهة انتشار بيع الكسب فى السوق السوداء، وتلاعب بعض الشركات المنتجة واستعمال مواد خام تخالف المواصفات القانونية والمنخفضة السعر ، هذا علاوة على عدم إقبال المربين والمزارعين على استعمال العلف المصنع والتمسك باستعمال كسب القطن فى تغذية حيواناتهم . وقد صدر قانون بإلغاء النظام السابق وقصر صرف مقررات الكسب لإنتاج العلف المصنع بالشروط السابقة على الشركات المساهمة ، وسحب التراخيص من الشركات الأخرى ، وحرمانها من صناعة العلف المصنع . ولم يزد عدد المصانع التى صرح لها بالعمل عن ثمانى شركات . وضمانا لحسن سير

العمل وإحكاما الرقابة رئى الاتفاق على عليقة موحدة اتفق عليها بحيث تفى بأغراض التسمين وإدرار اللبن ، كما قصد بتوحيد تركيب العلف المصنع عدة اعتبارات ، منها سهولة مراقبة المصانع ومحاسبتها على ما يصرف لها من مواد خام وخاصة الكسب ، لضمان عدم تسربه إلى السوق السوداء دون تصنيع ، وحماية المستهلك من وسائل الغش المختلفة وإمكان بيعه بسعر موحد لجميع المربين فى جميع أنحاء الجمهورية ، وأن يصرف لكل مرب ما يطلبه منه . وقد أطلق على هذه العليقة اسم علف التعاون ، وقد بلغت الطاقة الإنتاجية للثمانى شركات المساهمة حوالى ٢٥ ألف طن شهريا ، كما تم تصريف كل ما أمكن لهذه الشركات أن تنتجه نتيجة للرقابة المحكمة على إنتاجه.

تطور مصانع العلف وقدراتها الإنتاجية : لم يزد عدد مصانع العلف عن عشرة مصانع تقريبا قبل صدور قانون العلف وقرارات وزارتى الزراعة والتموين ، وعند صدور قرار منع صرف الكسب على الشكل الخام والقيام بتصنيع جميع الكميات الناتجة منه إلى علف مصنع (موسم ١٩٥٦ — ١٩٥٧) ، تضخم عدد مصانع العلف وزاد بدرجة كبيرة ، فارتفع من نحو عشرة مصانع إلى نحو ١٦٣ مصنعا نتيجة قيام كثير من تجار الكسب السابقين وغيرهم من الانتهازيين والدخلاء بإنشاء مصانع ارتجالية للعلف ، بغرض الحصول على الكسب وبيعه فى السوق السوداء .

وتبين أن مجموع الطاقة الإنتاجية لمصانع الشركات المساهمة المستكملة لجميع الشروط تبلغ ١١١ طنا فى الساعة ، والمصانع المفروض تشغيلها تعاونيا بعد استكمال الشروط تبلغ طاقتها الإنتاجية ٣٤ طنا فى الساعة ، أى أن جملة الطاقة الإنتاجية ١٤٥ طنا فى الساعة ، ولو فرض أن هذه المصانع تعمل ٢٤ ساعة يوميا لمدة ٢٥ يوما فى الشهر ولمدة ١٠ شهور فى السنة ، تكون جملة الطاقة الإنتاجية ٨٧٠ ألف طن من العلف سنويا ، أى أن الطاقة الإنتاجية تكفى حسب تقدير وزارة الصناعة لتشغيل الكمية المطلوبة وهى ٨٥٠ ألف طن فى السنة على أساس التشغيل الكامل تقريبا.

ومعظم المصانع لم تقم بإنتاج الكمية المتعاقد عليها ، والبعض لم يستمر فى الإنتاج بسبب عدم مطابقة الإنتاج بالنسبة للشروط المتعاقد عليها ، وقد زيدت

المصانع المتعاقد معها إلى ١٤ مصنعا على أساس أن تكون كمية الإنتاج المتعاقد عليها ٢٥ ألف طن شهريا ، إلا أن أغلب المصانع لم تقم بإنتاج الكمية المطلوبة منها . وفى عام ١٩٦٢ تقرر زيادة عدد مصانع العلف ، فتعاقد بنك التسليف مع ١٥ شركة لإنتاج العلف المصنع ، والتزمت هذه الشركات بإنتاج ٢٢,٢٥ ألف طن علف شهريا ، إلا أنه يلاحظ أن معظم هذه الشركات لم تقم أيضا بإنتاج الكميات المطلوبة منها حتى وقتنا هذا ، فقد بلغ متوسط الإنتاج الشهرى من العلف المصنع لجميع المصانع ١٦ ألف طن، ١٧,٤٤ ألف طن، ١٥,٨٥ ألف طن، ١٢,٥٧ ألف طن ، ١٤,٥٥ ألف طن ، ٢١,٨٢ ألف طن على التوالى خلال الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٧

مبررات تنظيم إنتاج العلف المصنع : من أهم الأسباب التى دفعت الدولة إلى إصدار القرار الخاص بتصفية المصانع التى لا ينطبق عليها المواصفات المطلوبة هى :

(١) غش العلف بتقليل نسبة الكسب به وإضافة مواد أخرى غريبة إليه لبيع الفائض من الكسب فى السوق السوداء بأسعار باهظة ، كما عمدت معظم المصانع إلى عدم تصنيع كل حصتها من الكسب وتاجرت فيه .

(٢) عدم وجود مواصفات واشتراطات للمصانع أدى إلى إنشاء مصانع ارتجالية غير جادة وغير مستوفاة ناقصة الآلات .

(٣) عدم وجود سياسة تخطيطية مرسومة نحو توزيع المصانع حسب حاجة المناطق المختلفة من الأعلاف حسب حمولتها من الحيوانات، أدى إلى ازدحام المصانع فى مناطق وقلتها أو انعدامها فى مناطق أخرى، وأدى سوء توزيعها إلى صعوبة توزيع المواد الخام عليها وإلى تكدس العلف فى بعض الجهات وقلته فى البعض الآخر .

(٤) ضعف الرقابة على مصادر إنتاج الخامات الأولية للعلف أدى إلى استخدام مواد أولية غير صالحة، تالفة وغير مطابقة للمواصفات، مما نتج عنه رداءة الأعلاف المصنعة الناتجة.

(٥) تعدد جهات الاختصاص فى صناعة الأعلاف من وزارات الزراعة والصناعة والتموين ، وتعدد الرقابة على مصانع العلف وضعفها — أدى إلى تلاعب الكثير منها وتحايله للاتجار بالكسب فى السوق السوداء دون تصنيع .

(٦) عدم ثقة المربين فى العلف الناتج لمحاربة تجار الكسب له واختلاق الدعاية السيئة للعلف المصنع ، أملا فى فشل سياسة التصنيع ومقاومتها بسبب الربح الكبير الذى كانوا يحصلون عليه من بيع الكسب فى السوق السوداء .

(٧) ولعدم وجود الدعاية الكافية للعلف المصنع ، فضلا عن صعوبة تحويل الفلاح عما اعتاد عليه من تغذية حيواناته بالكسب — لعدم دراية معظمهم بالقيمة الغذائية للعلف المصنع — نشأ عن ذلك مشكلة تكدس الكسب والعلف بالمصانع فى ذلك الوقت .

وكل العوامل السابقة أدت إلى فشل سياسة التصنيع فى بادىء الأمر، وكذلك ارتفاع السعر المحدد للعلف المصنع بالنسبة لسعر الكسب بسبب ارتفاع أسعار خاماته، فكان سعر طن العلف الناعم ١١,٨ جنيه والعلف المضغوط ١٢,٣ جنيه للمستهلكين ، وقد أدت إباحة بيع الكسب مع العلف أولا، ثم إطلاق بيع الكسب بقيود خفيفة — إلى منافسة الكسب للعلف المصنع وزيادة الطلب على الكسب وقلته على العلف .

تطور الأسعار الجبرية للعلف المصنع

قد أدرج العلف الصناعى بجداول التسعيرة فى فبراير سنة ١٩٥٧ ، وحدد سعر الطن من شون بنك التسليف بالأرياف بالتجزئة لأقل من خمسة أطنان بواقع ١١,٨ جنيه للطن من العلف الناعم و١٢,٣ جنيه للطن من العلف المضغوط . وفى سبتمبر سنة ١٩٦٠ كان يباع الطن بالجمعيات التعاونية الفرعية من العلف المضغوط (علف التعاون) بمبلغ ١٢,٥ جنيه . وابتداء من أول مايو سنة ١٩٦١ تحدد سعر بيع الطن من العلف المصنع المضغوط بمبلغ ٩,٥ جنيه تسليم شون بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، أى أن بنك التسليف قد خفض سعر العلف المصنع إلى ٩,٥ جنيه للطن بدلا من ١٢,٤ جنيه للطن (بدون فوارغ فى الحالتين) .

كما أنه رفع سعر الطن من الكسب إلى ٩,٥ جنيه بدلا من ٩ جنيهات . وابتداء من سبتمبر سنة ١٩٦٥ حتى الآن حدد سعر الطن من العلف المصنع

والكسب غير المقشور بواقع ١٢ جنيها من شون بنك التسليف للمستهلك المؤمن على ما شيته، و ١٣ جنيها للمستهلك غير المؤمن على ما شيته ، وإن البنك يتقاضى عمولة حوالى ٥٠ قرشا لكل طن يتم توزيعه سواء من الكسب أو العلف ، وعلى أن يقوم البنك بعمليات التمويل والنقل والتشوين والتوزيع، وفى نهاية العام يقوم بعمل الحساب الختامى لعملية موازنة أسعار الكسب والعلف، حيث يلاحظ بالنظر إلى أسعار الشراء والبيع المحددة لكل من الكسب والعلف أن البنك يحقق أرباحا من الكسب ويتحمل خسارة فى بيع العلف، مع الأخذ فى الاعتبار أن نسبة الكسب الموزعة أكبر من نسبة العلف المباعة ، حيث لا يزال الإقبال على العلف قليلا بالنسبة للإقبال على الكسب .

نظام توزيع العلف المصنع وتقييمه

يلاحظ أنه عند نقل عملية توزيع الكسب إلى الوزارات والهيئات المختلفة ، فإن تصنيع وتوزيع العلف المصنع باستمرار كان يتبع تلك الجهات ، أى أن المراحل التى مر بها توزيع الكسب هى نفس المراحل التى مر بها توزيع العلف . وقد صدرت عدة قرارات وزارية وجمهورية لتنظيم عملية توزيع العلف المصنع .

وفى نوفمبر عام ١٩٥٧ قررت لجنة التموين العليا صرف طن كسب مقابل طن من العلف لتشجيع تصريف العلف بسبب تكدسه فى شون بنك التسليف ، وقد قوبل تحويل الكسب إلى علف مصنع بتعصب شديد فى بادىء الأمر ، ولم يقبل عليه المربون ، وخاصة بعد أن حصل ضرر كبير للماشية نتيجة أكلها لهذا العلف المغشوش الفاسد ، وارتفعت شكاوى المربين والتجار الذين فرض عليهم بيع هذا العلف المغشوش ، وقد ساءت حالتهم لعدم إقبال المربين على شرائه، وكان يقوم بنك التسليف باستلام كميات من العلف المصنوع من كل مصنع ويقوم بنقله إلى شون البنك بالأرياف لكى يسهل انتشاره والتعرف عليه لصغار المربين ، ولضمان العدالة فى التوزيع ووصوله إلى المستهلكين فى سهولة وخاصة بعد تحديد سعره . وفى ديسمبر سنة ١٩٥٩ ألغى نظام صرف الكسب مقابل صرف العلف بعد أن زاد الإقبال على استعمال العلف وخاصة من كبار المربين .

وعند نقل عملية التوزيع إلى جمعية الانجار بالجملة قامت بتوزيع العلف المصنع عن طريق الجمعيات التعاونية الفرعية فقط بالنسبة لجميع المربين ، وبعد نقل عملية التوزيع إلى المؤسسة التعاونية الزراعية بوزارة الزراعة عاد بنك التسليف بالقيام بتوزيع العلف المصنع عن طريق الجمعيات التعاونية والشون بسعر موحد ، وتقرر صرف العلف المصنع لمن يشاء دون قيود ، وابتداء من شهر يونيو سنة ١٩٦١ كان يخصص لكل محافظة كمية من العلف تعادل ثلث الكمية المخصصة لها من الكسب الخام . وفى ديسمبر ١٩٦١ تقرر إلغاء صرف العلف بدون قيد ولا شرط وأصبح نظام توزيعه ٣ كجم لعجول التسمين وماشية اللبن . وابتداء من مايو ١٩٦٢ تقرر توزيع العلف لمن يرغب من المربين من أعضاء الجمعيات التعاونية .

ويلاحظ تزايد الإقبال على العلف المصنع تدريجيا حتى أنه قد تم توزيع كل ما أمكن للشركات أن تنتجه منذ سبتمبر سنة ١٩٦٠ بسهولة وسرعة ، ولانتهاز فرصة الإقبال المتزايد على العلف ووجود العليقة الخضراء تقرر وقف توزيع الكسب الخام من أول ديسمبر سنة ١٩٦٠ إلى آخر مايو سنة ١٩٦١ وقصرت التوزيع على العلف ، ولوحظ أنه فى شهر ديسمبر عندما منع توزيع الكسب زادت كمية العلف الموزعة فى هذا الشهر زيادة كبيرة عن المتوسط، حيث بلغت جوالى ضعف متوسط الكمية الموزعة فى الأشهر السابقة ، لمنع غش العلف بعد تشديد الرقابة عليه والقضاء على مخاوف المربين ولتخفيض سعر العلف ومساواته بسعر الكسب .

ونلاحظ مما سبق أن السياسة التوزيعية فيما يختص بالعلف والكسب تتغير باستمرار من جهة شروط الصرف ومن جهة الهيئة التى تقوم بالتوزيع ، وقد تؤثر مثل هذه التغيرات على الكفاءة التوزيعية ، وإن كنا لانريد رسم سياسة ثابتة غير مرنة ، إلا أن تغيير السياسة التوزيعية يجب ألا يحدث بمثل هذه السرعة ، وقد نتج عن عدم الاستقرار هـــذا فى السياسة التوزيعية عدم تحقيق الكفاءة التوزيعية ، لوجود عامل اللايقين بالنسبة للمربين ، الأمر الذى قد ترتب عليه عدم تحقيق الإنتاج الأقصى من الإنتاج الحيوانى من تلك الكمية المحدودة من الكسب ، لذلك وجب أن يكون هذا التغيير نتيجة دراسات تحليلية دقيقة . كما يجب رسم سياسة توزيعية طويلة المدى تهدف إلى إحلال توزيع العلف المصنع على المنتجين

بدلا من الكسب الخام ، وقد يكون من الأفضل إنشاء مؤسسة متخصصة مدعمة بالأخصائيين والفنيين فى علوم التغذية والاقتصاد الزراعى والإرشاد لوضع الوسائل التى تكفل تحقيق ذلك الهدف .

وعلى العموم فإنه فى ضوء العمليات المختلفة الخاصة بتوزيع الكسب والعلف المصنع والذى كان يتبع فى السنوات الأخيرة ، وبعد استخدام طرق التحليل الاقتصادى، يؤيد هذا البحث سياسة الاستمرار فى صرف جزء من إنتاج الكسب الخام على المربين بكميات محدودة وخاصة فى أشهر الصيف كما هو متبع ، وعن طريق الجمعيات التعاونية فقط وبالأجل وبالبطاقات حتى لا تحرم طبقة صغار المربين من الاستفادة بالكسب ، وبجانب ذلك يوزع العلف المصنع على المربين بدون قيد أو شرط ، وفى نفس الوقت تعمل على إرشاد المربين والمزارعين وخصوصا صغارهم على ما للعلف المصنع من فائدة فى استعماله فى تغذية حيواناتهم، وإرشاد جمهور المستهلكين إلى القيمة الغذائية المرتفعة لهذا العلف ومناسبته لاحتياجات الحيوان من الناحية الفسيولوجية أكثر من الكسب الخام ، وليس فيه أية خسارة فسيولوجية عند التغذية عليه بخلاف التغذية على الكسب الذى يفقد الكثير من المواد البروتينية عند التغذية عليه ، وبيان أن أسعار العلف منخفضة بالنسبة لقيمته الغذائية ، وعلى أن يكون حصر المواشى أكثر دقة ، وأن يقدم للمربين بعض التسهيلات المادية فى صورة ملموسة بتوفير الأعلاف وبيعها لهم بالأجل ، وأن يوزع العلف المصنع بنفس الطريقة وبنفس الشروط التى اقترحت بخصوص توزيع الكسب الخام .

ولكى يتيسر للإرشاد سبل نجاحه ويأتى بنتائجه المرجوة فلابد أن يبنى على المصادقة والمعاونة والثقة والتفاهم وعن رغبة واختيار . وتخير وسائل الإرشاد التى تتفق وحالة الفلاح وتتمشى مع عقليته ومستواه الثقافى . وأن نجاح تلك السياسة يتوقف على التعاون الكامل بين الأداة التوجيهية الحكومية والأداة التنفيذية المحلية وقوامها الزراع أنفسهم . ولا يكون ذلك فعالا أو مجديا إلا عند استناده إلى المنطق والإدراك والاقتناع وحسن التوجيه والمقدرة الإدارية . وأن يقوم بروح معنوية وطنية مشربة بالرغبة الصادقة لخدمة الصالح العام ، وعدم

الاعتماد على نوع واحد من العلف . وإنتاج أعلاف متنوعة لمختلف أغراض الإنتاج الحيوانى لتلبية طلبات جميع العملاء ، واستخدام أجود أنواع المواد الأولية الخالية من العيوب التجارية والغذائية ومطابقتها للمواصفات ، ضمانا لإنتاج أعلاف ممتازة وبالتالى ضمانا لرواجها وتصريفها ، فقد احتجنا فيما مضى إلى حوالى ربع قرن لإقناع المربين والمزارعين لاستخدام كسب بذرة القطن فى تغذية الحيوان حتى اقتنعوا بذلك بل وأصبحوا يسرفون فى استعماله ، وعمر صناعة الأعلاف المصنعة حوالى ١٠ سنوات منذ عام ١٩٥٧ ، فيجب أن نستمر فى دعايتنا بشرح فائدة هذا العلف ، وبقدر زيادة الطلب عليه تقل حصة الكسب الخام الموزعة بالنسبة لكل رأس من الماشية ، وتجرى مثل هذه الزيادة التدريجية فى توزيع العلف المصنع والإقلال التدريجى من توزيع الكسب الخام ، حتى يأتى الوقت الذى توزع فيه الكمية الكلية المنتجة من الكسب فى صورة مخلوط من العلف المصنع ، وبذلك تتحقق الكفاءة الاقتصادية للإنتاج الحيوانى ، ويقفل الباب على جميع محاولات التهريب والتعامل فى الكسب فى السوق السوداء .

المراجع

(١) سعيد النجار (١٩٥٩) نظرية الثمن (الطبعه الثانية) . مكتبة الانجلو المصرية .

(٢) عبد العزيز مرعى ، ومنيس أسعد عبد الملك (١٩٥٣) . التوازن لاقتصادى (الطبعة الثانية المعدلة) . مكتبة الانجلو المصرية .

(٣) وزارة التموين ، إدارة الزيت . التقرير السنوى (خلال السنوات ١٩٥٧ — ١٩٦١) .

(٤) وزارة التموين ، إدارة العلف . التقرير السنوى (خلال السنوات ١٩٥٧ — ١٩٦١ .

(٥) وزارة الزراعة ، مصلحة الثقافة الزراعية (١٩٦١) تغذية الحيوان والدواجن .